برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 9- 2008/6/12

مسائل أخرى

البند 15 من جدول الأعمال

تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي إلى هايتي من 1-9 مارس/آذار 2008

مقدمة للمجلس للعلم*

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2008/15
22 May 2008
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
(http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

أمينة المجلس التنفيذي: السيدة: C. von Roehl رقم الهاتف: 066513-2603

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

قام وفد من 20 عضوا من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بزيارة هايتي في الفترة من 1 إلى 9 آذار/مارس 2008 ليطلعوا بأنفسهم على العمليات التي تقوم بها المنظمات الأربع، بما في ذلك التعاون والتآزر بين الوكالات، وللتبصر في ما تقدمه هذه المنظمات من مساهمات لمساعدة هايتي على بلوغ أهدافها الإنمائية الوطنية في سياق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا تزال هايتي دولة هشة تواجه عدة تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية ومتعلقة بالقانون والنظام العام. وتُبذل حاليا جهود لإعادة هذا البلد إلى المسار المؤدي إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، بدعمٍ من الشراكات الآخذ نطاقُها بالاتساع بين الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، ومنهم منظومة الأمم المتحدة، والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتبيِّن ورقةُ استراتيجية النمو والحد من الفقر الخاصة بهايتي للفترة 2008-2010 الرؤية والاحتياجات من الموارد اللازمتين لـ "انتشال هايتي من حالة الفقر والفاقة" كما تحدد الأولويات الإنمائية الاستراتيجية للحكومة.

وخلال الزيارة الميدانية المشتركة، اجتمع الوفد برئيس وزراء هايتي وبوزراء من الحكومة وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين على المستويين الوطني والمحلي، وبالممثل الخاص للأمين العام، ونائبي الممثل الخاص (يشغل أحدهما أيضا منصب المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية) وغيرهم من كبار المسؤولين بالأمم المتحدة، بينهم المسؤولون عن كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في البلد، وموظفو بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين، ومنهم الجهات المانحة والمجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. كما زار الوفد مواقع المشاريع في العاصمة وأنحاء أخرى من البلاد، بما فيها مقاطعات في الشمال والجنوب.

ويتّبع هذا التقرير نهجا ابتكاريا بإسناده التحليل إلى التوجيه الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، على النحو الوارد في القرار 208/62. كما أن التوصيات الواردة في هذا التقرير، بتركيزها على الحالة الخاصة بهايتي وعلى أولوياتها واحتياجاتها الوطنية، استرشدت بالقرار 208/62 وانحصرت في إطاره.

المحتويات

	الصفحة
أولا - مقدمة	5
ثانيا -معلومات أساسية	5
ثالثا -وجود الأمم المتحدة في هايتي	6
رابعا -النتائج الرئيسية	9
ألف - بناء القدرات الوطنية	9
بـاء - تعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل التنمية	11
جيم - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي	14
دال - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية	15
هـاء - التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات	16
خامسا -الاستنتاجات والتوصيات	**19**
المرفقات	
الأول - قائمة المشاركين	21
الثاني - ملخص برنامج العمل	22
الثالث - الهيكل التنظيمي	25

أولا - مقدمة

1- قام وفد من 20 عضوا من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بزيارة ميدانية مشتركة إلى هايتي في الفترة من 1 إلى 9 آذار/مارس 2008[1].

2- والغرض من هذه الزيارة الميدانية المشتركة تمكينُ أعضاء المجالس التنفيذية من الاطلاع بأنفسهم على العمليات والبرامج التي ينفذها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي على المستوى القطري، ومن التبصّر في ما تقدمه هذه المنظمات من مساهمات وما تواجهه من تحديات في مساعدة هايتي في جهودها الرامية إلى بلوغ أهدافها الإنمائية الوطنية في سياق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

3- وأتاحت هذه الزيارة فرصة للنظر بتمعن في قضايا على نطاق منظومة الأمم المتحدة كالتعاون والتنسيق بين الوكالات، والبرمجة المشتركة، وإصلاح الأمم المتحدة (بما في ذلك المواءمة والتبسيط ونظام المنسق المقيم)، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتنسيق بين الجهات المانحة، والشراكات مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف. ومكّنت الزيارةُ أيضا أعضاء المجالس التنفيذية من التبصّر في سير عمل فريق الأمم المتحدة القطري ضمن إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

4- وشملت الزيارة الميدانية المشتركة العناصر التالية: (أ) إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام والنائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام الذي يشغل أيضا منصب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري وموظفون آخرون بالبعثة؛ و (ب) اجتماعات مع رئيس الوزراء، والوزراء وغيرهم من المسؤولين الحكوميين على المستويين الوطني والمحلي؛ و (ج) اجتماعات مع ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ و (د) اجتماعات مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف؛ و (هـ) زيارات ميدانية لمواقع مشاريع تنفَّذ في بعض من المقاطعات العشر لهايتي؛ و (و) إحاطة إعلامية للصحافة.

5- ويرغب الوفد في أن يتقدم بخالص الشكر إلى هايتي، حكومة وشعبا، لتمكينها إياه من القيام بهذه الزيارة، ولا سيما للمناقشات المثمرة والغنية بالمعلومات. ويود الوفد أيضا أن يعرب عن بالغ تقديره لموظفي الأمم المتحدة في هايتي لتفانيهم وللتنظيم الممتاز للزيارة الميدانية، وكذلك لإسهامهم القيم في المناقشات.

ثانيا - معلومات أساسية

6- هايتي هي ثالث أكبر بلد في منطقة البحر الكاريبي بعد كوبا والجمهورية الدومينيكية. تتكون أرضها بشكل رئيسي من جبال وعرة وسهول ساحلية صغيرة وأنهار. ولا تزال هايتي، التي يقدر عدد سكانها بأكثر من 9.6 ملايين نسمة، أفقر بلد في نصف الكرة الغربي وهي تقع في المرتبة 146 بين 177 بلدا وفقا لمؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2007. ويعيش أكثر من 50 في المائة من سكان هايتي تحت خط الفقر. ويشكل القطاع الزراعي نسبة 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حين لا يساهم القطاع الصناعي إلا بنسبة 20 في المائة منه؛ أما النسبة المتبقية من الناتج المحلي الإجمالي فتأتي من قطاع الخدمات.

([1]) ترأس فريقَ الوفد سعادة السيد بيتر بوريان (الجمهورية السلوفاكية). وفي الزيارات إلى مواقع المشاريع قُسم الوفد إلى مجموعتين: المجموعة الأولى بقيادة سعادة السيد فرنان بوكريه - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) والمجموعة الأخرى بقيادة سعادة السيد بوريان ويشاركَ في قيادتها سعادة السيد بافليه يفريموفيتش (صربيا). وكانت السيدةُ أنّا أوفاتشارينكو (الاتحاد الروسي) كبيرةَ المقررين كما أسهم في إعداد التقارير أعضاء آخرون من الوفد.

7- ومنذ انتخاب الرئيس رينيه ج. بريفال في شباط/فبراير 2006، وانعقاد البرلمان الجديد وتشكيل الحكومة الجديدة ما برح يُحرز تقدم كبير في إعادة إرساء الحكم الديمقراطي وإعادة إحياء الحوار الوطني، مما وضع هايتي مرة أخرى على طريق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والانتعاش. والحكومة ملتزمة بتعزيز مؤسسات الدولة، لا سيما داخل قطاع العدل كما أنها عاكفة على إصلاح الشرطة وعلى تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق الحضرية والريفية. وبإعادة هايتي إلى الجماعة الكاريبية، تعمل حكومة الرئيس بريفال على توطيد أواصر العلاقات مع جيرانها في الكاريبي ومع بلدان أمريكا اللاتينية.

8- وما فتئت الحالة الأمنية، على هشاشتها، تشهد تحسنا كبيرا منذ عام 2007. وبفضل الدعم المقدم من الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي، فإن إصلاحات الشرطة جارية على قدم وساق حتى بات عدد الأفراد العاملين حاليا في الشرطة الوطنية الهايتية يبلغ نحو 350 8 فردا. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات كبيرة تهدد، ما لم تعالج، بإعادة هايتي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي. فالهوة الاجتماعية - الاقتصادية العميقة في البلاد، إلى جانب الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والعنف المسلح، هي من أكبر المخاطر التي تتهدد الأمن في هايتي. ويشكل ضعف قدرات المؤسسات، وهجرة الأدمغة، والمعدلان المرتفعان للأمية والبطالة، ومحدودية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وارتفاع تكاليف المعيشة والتفاوت الشديد في الثروة، فضلا عن التعرض للكوارث الطبيعية وتدهور البيئة، كلها قضايا يجب معالجتها في وقت مبكر تحقيقا لاستدامة الاستقرار.

9- وبسبب افتقار هايتي إلى الإيرادات، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الخارجية. وفي عام 2006، شكلت مساهمات المانحين على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف نحو 60 في المائة من ميزانيتها الوطنية، أسهمت مؤسساتُ الأمم المتحدة فيها بنسبة تتراوح بين 15 و 20 في المائة. وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى في منطقة البحر الكاريبي، لهايتي جالية كبيرة من الشتات، مما يجعل من التحويلات المالية المصدر الرئيسي من العملات الأجنبية ويشكل مجموعها نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ضعفي إجمالي الصادرات. وفي عام 2006، قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 600 دولار.

10- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أُنجزت ورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، للفترة 2008-2010، وستُعرض رسميا على الجهات المانحة في المؤتمر الدولي لتنفيذ وتمويل ورقة الاستراتيجية الوطنية، المقرر عقده يومي 24 و 25 نيسان/أبريل 2008. وتحدد هذه الوثيقةُ الخطوطَ العريضة للأولويات الإنمائية الاستراتيجية للحكومة للسنوات المقبلة وثلاثة مجالات شاملة ذات أولوية: (أ) تنمية القطاعات تحقيقاً للنمو الاقتصادي؛ و (ب) توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، و (ج) الحكم الديمقراطي، مع إيلاء الأولوية لقطاع العدل والأمن والحكم المحلي.

11- وتوطيداً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في هايتي، يجب على الحكومة أن تحسِّن الظروف المعيشية للسكان خلال فترة تنفيذ ورقة الاستراتيجية الوطنية. ويعلق السكان آمالا كبيرة في وقتٍ لا تزال قدرات الحكومة والقطاع الخاص على التنفيذ متواضعة. وبغية الحؤول دون العودة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي، يتعين على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما التزاما كاملا بعملية ترسيخ السلام والتنمية في هايتي.

ثالثا - وجود الأمم المتحدة في هايتي

12- في نيسان/أبريل 2004، أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عملا بقرار مجلس الأمن 1542 (2004). وتضم هذه البعثة، باعتبارها بعثة متكاملة، العنصرين العسكري والمدني، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري. وترد في المرفق 3 مختلف عناصر البعثة.

13- وفي هايتي وجود لـ 18 من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة[2]. وتقيم أغلبية موظفي الأمم المتحدة في بور - أو - برانس. بيد أن لبرنامج الأغذية العالمي مكتبا فرعيا كبيرا في كاب هاييسيان يعمل فيه 50 موظفا. ومن المقرر فتح مكتب آخر في جاكميل (في الجنوب الشرقي) ما أن تسمح الموارد بالتوسيع بهدف توفير تغطية للمزيد من المقاطعات الضعيفة في هايتي.

14- كما أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، للفترة 2009-2011 هو في طور الإنجاز. وهذا الإطار مصمَّم لتجسيد توطيد السلام والانتقال إلى استراتيجية إنمائية يتعين تنفيذها قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة (المقرر إجراؤها في عام 2010). ويهدف الإطار إلى تنفيذ أنشطةٍ تُحقق الاستقرار على المدى القريب وتمهد في الوقت نفسه السبيل لتحقيق الانتعاش والتنمية على المدى البعيد.

15- وفي كانون الأول/ديسمبر 2006، وبانتظار انجاز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذه، أطلقت منظومة الأمم المتحدة نداءً مؤقتاً للفترة من كانون الثاني/يناير 2007 إلى حزيران/يونيه 2008. وقد مكن النداء المؤقت حتى اليوم من حشد 13.8 مليون دولار دعماً لأنشطة التجسير التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي. وجمعت مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية مبلغاً إضافياً قدره 9.8 ملايين دولار في عام 2007 من أجل تنفيذ أنشطة في مجال المساعدة الإنسانية الطارئة والأمن الغذائي والتغذية والتأهب والاستجابة لحالات الكوارث، والصحة والزراعة وتسوية النزاعات. وجُمع قدر كبير من الموارد المالية الإضافية أيضاً من أجل تنفيذ تدخلات محددة بما فيها البرامج المشتركة.

16- ودعماً للأولويات الوطنية، كما عبرت عنها الحكومة، يسّر فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ مشاريع وساهم في صياغة سياسات عامة في مجالات حاسمة مثل إصلاح نظام العدل وحكم القانون وحقوق الإنسان والتعليم والصحة والمسائل الجنسانية وحماية الأطفال والبيئة والإدارة العامة والحوكمة المحلية:

(أ) تقوية حكم القانون والمؤسسات الديمقراطية من أجل احترام حقوق الإنسان وتعزيزها:

- منذ تولي الحكومة مهامها بقيادة رئيس الوزراء جاك إدوراد أليكسيس في 8 حزيران/يونيه 2006، تحسنت الأوضاع الأمنية إلى درجة كبيرة. ويجري تنفيذ خطة وطنية لإصلاح وتطوير الشرطة الوطنية الهايتية الهدف منها جعل قوات الشرطة أكثر مهنية وزيادة تعدادها إلى 14 000 فرد بحلول 2011. وقد سنت الجمعية الوطنية مؤخراً ثلاثة قوانين تتعلق باستقلالية الجهاز القضائي. ولتحقيق نتائج مستدامة في هذا المجال، سيكون من المهم جداً على مدى السنوات القادمة تواصل الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل إعادة تنظيم وزارة العدل والأمن العام وإصلاح الجهاز القضائي وإعادة تمكين جميع المواطنين من الوصول إلى نظام العدل وإعادة تأهيل نظام السجون وتطويره وتحديث التشريعات.
- وفيما يتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة، تقدم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المساعدة للحكومة في تنقيح التشريعات الحالية المتعلقة باستيراد الأسلحة وامتلاكها وفي تنفيذ نظام تسجيل للأسلحة.

(2) تشمل المنظمات المقيمة وغير المقيمة التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، برنامج الأغذية العالمي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، برنامج متطوعي الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يشمل هايتي من خلال مكتبه الإقليمي في بنما، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

(ب) مواءمة الإنتاج الوطني ليتناسب مع النمو السكاني، بهدف جعل البلد قادراً على توفير الفرص للجميع والحد من عدم المساواة وتعزيز الإدماج الاجتماعي:

- أدت الأنشطة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة (ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي) والمنظمة الدولية للهجرة إلى توليد أكثر من 1.7 مليون يوم عمل (حوالي 952 80 شخصاً/شهرياً)، وعلى وجه الخصوص في مجالي إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المجتمعية والبيئة.

(ج) توفير الخدمات الأساسية لغالبية السكان:

- في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أطلقت الحكومة حملة تحصين واسعة النطاق في جميع أنحاء هايتي مستعينة بالدعم المقدم من منظمة الصحة في البلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبعثة (التي كان لها دور حاسم في ضمان توافر الدعم الأمني واللوجستي اللازمين). وجرى حتى اليوم تطعيم 315 397 طفلاً دون الخامسة من العمر باللقاح المضاد لشلل الأطفال؛ و 200 848 1 طفل (تتراوح أعمارهم بين عام واحد و 19 عاماً) باللقاح المضاد للحصبة والنكاف والحصبة الألمانية؛ و 216 123 امرأة في سن الإنجاب باللقاح المضاد للخناق والشهاق والكزاز؛ وتلقى 406 624 من أطفال المدارس علاجاً للتخلص من ديدان الأمعاء في خمس مقاطعات في هايتي.
- وفي أيار/مايو من عام 2007، اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية بشأن "توفير التعليم للجميع"، بالتنسيق مع اليونسكو التي تترأس المجموعة المعنية بقطاع التعليم في هايتي. وأعدت الحكومة في كانون الثاني/يناير 2008 خطة لتنفيذ الاستراتيجية مستفيدة من التعاون مع منظومة الأمم المتحدة (بما فيها اليونيسيف واليونسكو)، والشركاء المتعددي الأطراف (بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية) ومقدمي المنح الثنائية.
- وتقدم الدعم لإتاحة الخدمات الأساسية عدة برامج مشتركة وبرامج مشتركة بين الوكالات بما فيها مشروع خماسي للحد من الوفيات النفاسية ينفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بهدف تقوية القدرات الإدارية لوزارة الصحة على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني، والحد من معدل الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة. وإضافة لذلك، يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لوزارة شؤون المرأة في تنفيذ خطتها لمكافحة العنف ضد المرأة.
- وعن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يعزز فريق الأمم المتحدة القطري دعمه لشبكة معنية بتقديم الخدمات لضحايا العنف الجنساني (صندوق الأمم المتحدة للسكان) وتنفيذ مشروع لإدارة النفايات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً دعمه لتنفيذ برنامج للإمداد بالمياه يتيح لسكان المناطق الريفية المياه المأمونة والمرافق الصحية.

17- وقد ساهم فريق الأمم المتحدة القطري بنشاط في الجهود المبذولة لمنع الكوارث والاستجابة لها، ولا سيما بعد حدوث إعصاري "دين" (في آب/أغسطس 2007) و"نويل" (في تشرين الأول/أكتوبر 2007)، حيث هطلت أمطار غزيرة وعصفت رياح شديدة وحدثت فيضانات أثرت على أكثر من 000 40 أسرة. وكانت استجابة الحكومة لهذه الحالات الطارئة، بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موضع تنسيق وثيق مع منظمات الإغاثة الوطنية والدولية ومجتمع المانحين، ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية.

رابعا - النتائج الرئيسية

ألف -بناء القدرات الوطنية

18- إن رؤية الجمعية العامة للأمم المتحدة لعملية التنمية ولدور الأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة في مجال التنمية هي أن على كل بلد أن يتولى المسؤولية الأساسية عن التنمية فيه وأن يقودها اعتماداً على السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية. وينبغي إكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير دولية داعمة تراعي الظروف الوطنية الخاصة وتضمن احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية.

19- وتنمية القدرات هي العمل الأساسي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، وينبغي للمنظومة، أثناء تنفيذ أنشطتها التشغيلية للتنمية، أن تستخدم قدر المستطاع، آليات التنفيذ الوطني والخبرات والتكنولوجيات الوطنية المتاحة؛ وتتجنب إقامة وحدات تنفيذية موازية خارج نطاق المؤسسات الوطنية والمحلية؛ والاعتماد التدريجي على الأنظمة الوطنية للشراء؛ وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة؛ وتقديم المساعدة للحكومات الوطنية في خلق بيئة مواتية للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية.

20- ولا تزال هايتي دولة ضعيفة ذات مؤسسات هشة. والحاجة لبناء القدرات ماسة بصورة خاصة على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي. وتزيد تضاريس البلد الوعرة وسوء حال الهياكل الأساسية من اعتماد السكان على الخدمات التي توفرها السلطات المحلية لهم. ويوصي الوفد بزيادة مشاركة السلطات المحلية في أنشطة التنمية، بهدف تمكينها من تعزيز مشاركتها في تقديم الخدمات الإنسانية والإنمائية. ومشاركة المجتمعات المحلية عامل هام أيضاً في تنمية المناطق الريفية، ولا سيما في النهوض بالزراعة ومصائد الأسماك. وقد يساعد ذلك على الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة والتقليل من الضغط على المدن.

21- وحدد رئيس الوزراء، خلال اجتماع عقده مع الوفد، التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الهايتي والتي تشمل تدني معدل العمالة (يبلغ معدل البطالة 60 في المائة)؛ والأمية (لا يلتحق بالمدارس الابتدائية إلا 50 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 11 عاماً)؛ وانعدام الرعاية الصحية الأساسية والأمن الغذائي؛ وإزالة الغابات وتدهور التربة. أما التحديات الإضافية فمصدرها سمعة البلد كبلد "شديدة الخطورة" ونقص الموارد البشرية المؤهلة (والتي ترجع جزئياً إلى المستويات المرتفعة للهجرة إلى الخارج).

22- ولاحظ الوفد تصميم الحكومة الهايتية على تحسين المناخ الاجتماعي - الاقتصادي في البلد. وفي هذا الصدد، تحظى تنمية القدرات المؤسسية للدولة بأعلى قدر من الأولوية، إلى جانب تقوية السلطات المحلية. ويتطلب هذا تعاوناً وثيقاً وطويل الأمد بين جميع الجهات الفاعلة، وهي الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

23- ومنذ أن تولت الحكومة الجديدة مهامها في حزيران/يونيه 2006، والقيادة الهايتية ترتبط بعلاقة شراكة قوية مع المجتمع الدولي. وقد ساهمت منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع الشركاء الآخرين في التنمية وأصحاب الأعمال التجارية والمؤسسات المالية والمجتمعات الريفية والجامعات في صياغة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر. ووفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموارد والخبرات للحكومة خلال فترة تصميم العملية الاستشارية وإعداد مواد المعلومات الأساسية وتقدير تكاليف الخطة. وقدم الأعضاء الآخرون في فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، خبراتهم لاستخدامها في الأجزاء التحليلية من التقرير. وعلى الرغم من أن الوثيقة قد أنجزت في فترة قصيرة جداً (10 أشهر)، فيبدو أنها تحظى بدعم المجتمع المدني والقطاع الخاص.

24- والوثيقة، وهي استراتيجية هايتي للنمو والحد من الفقر، هي الآلية الرئيسية التي وضعتها الحكومة لضمان تنسيق جهود ومساعدات المجتمع الدولي وتطوير القدرات الوطنية. وتستند إلى إطار التعاون المؤقت للفترة 2004-2007، وتحل محله. وكان الإطار، في غياب حكومة منتخبة، يرتكز على مشاركة مباشرة وأقوى للجهات المانحة والجهات الفعالة المحلية غير الحكومية والدولية. وتجسد الاستراتيجية رؤية الحكومة والموارد اللازمة لـ "انتشال هايتي من حالة الفقر والفاقة" (حسب تعبير رئيس الوزراء في المقدمة) ولوضع البلد على الطريق الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

25- ويهدف المؤتمر الدولي المعني بتنفيذ وتمويل استراتيجية هايتي للنمو والحد من الفقر المعقود في نيسان/أبريل 2008 إلى تحقيق ما يلي: (أ) التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن تمويل الاستراتيجية على أساس ثلاث سنوات؛ (ب) التوصل لاتفاق بشأن القدرة على التنبؤ بالدعم المقدم للميزانية الهايتية؛ (ج) التوصل لاتفاق حول الاستراتيجية الانتقالية لتنفيذ مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ويخطط رئيس الوزراء للقيام بعدد من الزيارات إلى الخارج بهدف حشد مشاركة ودعم رفيعي المستوى لهذا الحدث وللاستراتيجية. وقد تلقى المنسق المقيم للأمم المتحدة دعوة للمشاركة في هذه الزيارات، وهي بمثابة تقدير للحكومة لدور المنسق المقيم ولجودة علاقات التعاون القائمة بين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري على مستوى السياسات.

26- بدأ فريق الأمم المتحدة القطري، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة، في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص به ابتغاء الاستجابة لورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر والإسهام في تنفيذها. وسيمتد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي هو أساس البرامج القطرية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، (التي سيقدمها كل من المنظمات الأربع لمجلسها التنفيذي في عام 2008)، على مدى ثلاث سنوات لتيسير مواءمة البرامج القطرية مع ورقة الاستراتيجية الوطنية ومع دورة ميزانية الحكومة.

27- ونظرا لحالة هايتي الراهنة، تتبع وكالات الأمم المتحدة نُهجا مختلفة في تنفيذ أنشطتها وتدفع ضرورة الاستجابة للاحتياجات الطارئة، وتحقيق نتائج وفوائد ملموسة للسكان في الأجل القصير، وكفالة الحد الأدنى لمنع الكوارث، فريق الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع الحكومة، إلى النظر في تنفيذ خليط من المشاريع التمهيدية والنهائية.

28- وتشمل المشاريع التمهيدية تقديم الدعم المشار إليه أعلاه من أجل وضع استراتيجية النمو والحد من الفقر، فضلا عن تقديم الدعم إلى: العملية الانتخابية؛ ودور الحكومة بوصفها منسقة للمساعدات الخارجية؛ والإصلاح الإداري، وإعداد خريطة طريق من أجل تهيئة الظروف المواتية لتنمية القطاع الخاص؛ وتقييم الاحتياجات الوطنية في مجال المياه والصرف الصحي والتخطيط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة؛ وتعزيز سيادة القانون (بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي)؛ وإلى وزارة الصحة في استراتيجتها الرامية للحد من الوفيات النفاسية وتحسين التغطية بالتحصين؛ وإلى وزارة شؤون المرأة لتحقيق تعميم المنظور الجنساني وتحسين حالة المرأة، بما في ذلك ممارسة حقوقها.

29- ويُكمل الدعم التمهيدي المقدم للحكومة في مجالي السياسات والمشورة في معظم الحالات بمشاريع وأنشطة نهائية تُستخدم إما كمشاريع إرشادية أو كنماذج أولية تحاكى في جميع أنحاء البلد. وتشمل أمثلة هذه المشاريع مشروع منظمة العمل الدولية/برنامج الأغذية العالمي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بتثبيت مستجمعات المياه في غوناف المرتبط بالاستراتيجيات الوطنية لمنع الكوارث؛ والدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان/اليونيسيف/الوكالة الكندية للتنمية

الدولية[3] لستة من مستشفيات الإحالة في البلد، وهو برنامج ينفذ على النطاق الوطني ويضم عنصرا هاما لتطوير القدرات داخل وزارة الصحة وفي ثلاثة من الأقاليم الجغرافية المعنية.

30- وتشمل المشاريع النهائية الأخرى ذات الأثر المباشر وغير المباشر على السكان، برامج الإطعام والتغذية في المدارس. فعلى سبيل المثال، سمح تقديم برنامج الغذاء العالمي المعونة الغذائية إلى مطاعم المدارس بزيادة عدد المواظبين على الدراسة، حيث حصل أكثر من 000 322 تلميذ في 700 مدرسة على 000 9 طن متري من الغذاء في عام 2007 وحده. ويوفر برنامج الأغذية العالمي، من خلال برامجه للتغذية، المساعدة الغذائية للحوامل، والأمهات المرضعات والأطفال تحت سن الخامسة، ومرضى فيروس نقص المناعة البشرية وأسرهم، فضلا عن مرضى السل. ووزع برنامج الأغذية العالمي، كجزء من برامجه التي تستهدف الحوامل والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، أكثر من 500 1 طن من المساعدات الغذائية المباشرة على أكثر من 700 70 من المستفيدين.

31- واتساقا مع تدني قدرة الدولة على التنفيذ على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، فقد تدنت نسبة المشاريع المنفذة وطنيا. ولزيادة سرعة تنفيذ المشاريع الحالية المنفذة وطنيا، تميل الحكومة إلى أن تعود إلى الاستعانة بمصادر خارجية تابعة للأمم المتحدة للاضطلاع بمهام المشتريات (مثل تعيين الخبراء على شراء المعدات الأجنبية). وإذ يضع الوفد في اعتباره أهمية عامل التنفيذ الوطني في الإسهام في تنمية القدرات الوطنية، فإنه يوصي بأن تقوم المشاريع التي لم تفعل ذلك بعد باستعراض نهجها في هذا الصدد، من أجل دعم بناء القدرات لزيادة مستوى التنفيذ الوطني.

32- وتشكل صعوبة احتفاظ الحكومة بالموظفين المؤهلين أحد أهم التحديات أمام تنمية القدرات في هايتي، وقد أدى قدوم المشاريع والوكالات الدولية الكبيرة إلى زيادة الطلب على الموظفين الوطنيين المؤهلين وإلى ارتفاع مستوى المرتبات والاستحقاقات المتوقعة بمعدلات تتجاوز بكثير ما تستطيع حكومة هايتي توفيره. وفي حين يولي رئيس الوزراء أولوية قصوى للتصدي لهذا التحدي، فإن الأفكار والحلول لا تزال ممتنعة. ويوصي الوفد أن تستعين الأمم المتحدة بشبكتها الدولية لكي تقدم لحكومة هايتي نماذج لأفضل الممارسات والمشورة بشأن السياسات في هذا الصدد، في إطار مشروع الإصلاح الإداري.

باء - تعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل التنمية

33- على الرغم من التكامل والترابط بين مسائل من قبيل إدارة المالية العامة والدين، والحكم الرشيد وسيادة القانون، وتعبئة الموارد المحلية، واجتذاب تدفقات المساعدة والاستثمار الأجنبيين، وزيادة الفوائد التي تجنيها البلدان من التجارة الدولية، فمن المتوقع أن تدعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية جهود الحكومة وتوليها القيادة فيما يتعلق بتعبئة المساعدات الدولية وبرمجتها وتنسيقها. وفي سبيل تحقيق ذلك فإن المبادئ من قبيل الملكية الوطنية، والتداوب والمواءمة مع العمليات الوطنية، والتركيز على النتائج، والمساءلة المتبادلة، هي مبادئ أساسية.

34- وقد أدى الحظر التجاري وغيره من الجزاءات التي فرضت على هايتي في عام 1993 إلى انخفاض كبير في المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف، ولم يبق سوى الموارد الأساسية متاحة لعدد قليل من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وبعض وكالات المساعدة الإنسانية وعدد صغير من المنظمات غير الحكومية. وفي نفس الوقت توقفت التجارة والاستثمار الدوليان توقفا تاما وتقلص القطاع الخاص بصورة ملموسة.

(3) الوكالة الكندية للتنمية الدولية.

35- وعقب تنصيب الحكومة الانتقالية في عام 2004 زادت المساعدات الدولية المقدمة إلى هايتي بسرعة حتى بلغت حوالي 500 مليون دولار في عام 2007. وبالمثل فقد زاد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من تعبئة الموارد زيادة ملحوظة. وعلى الرغم من كون هذه الطفرة في التمويل ضرورية جدا فإنها قد تجاوزت في بعض الأحيان قدرة الحكومة والجهات الفاعلة الرئيسية الموجودة في هايتي من القطاعين الخاص والعام على التنسيق والتنفيذ، وبالتالي تشكل صياغة ورقة استراتيجية تحقيق النمو والحد من الفقر ومؤتمر المانحين الدولي المزمع عقده في نهاية نيسان/أبريل علامتين بارزتين على طريق تعزيز القيادة الوطنية وتنسيق المساعدات الخارجية.

36- وسيكون من ضمن الأدوات الأخرى ذات الأهمية في دعم ورقة الاستراتيجية برنامج نفقات منتصف المدة الذي يغطي عادة فترة ثلاثة سنوات، تمثل في هذه الحالة استراتيجية تحقيق النمو والحد من الفقر بأكملها. وسيجمع برنامج النفقات هذا بين الالتزامات المتوقعة التي أعرب عنها كل من المانحين والحكومة بشأن تنفيذ ورقة الاستراتيجية. وسيوجد أيضا حافزا قويا لجميع الجهات الفاعلة على العمل في نطاق الأولويات التي حددتها الحكومة في ورقة الاستراتيجية.

37- وتتسم إمكانية التنبؤ بالتمويلات بأهمية حاسمة، ولا سيما عندما تكون الأزمة في مرحلتي المساعدة الإنسانية والتعافي. ولذا فمن الضروري أن تتمكن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها من الاعتماد على التمويل الأساسي من أجل المحافظة على المرونة والخفة في مجالي البرمجة والتنفيذ. أما البرامج التي لا تستطيع في الوقت الراهن الاعتماد على التمويل الأساسي فتتعرض عملياتها في بعض الأحيان للإعاقة لدرجة خطيرة. وكان على صناديق وبرامج الأمم المتحدة أيضا أن تمارس البرمجة القصيرة الأجل، مما حد من فعاليتها وكفاءتها. ومن الواضح أن هذه الصناديق والبرامج يمكن أن تستفيد من استعراض أدق لهياكل تمويلها بغرض زيادته، وفي بعض الحالات، إيجاد تمويل قابل للتنبؤ يكفل استدامة برامجها.

38- وتشجع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة على استخدام طرائق التمويل غير المخصص أو المخصص مع قدر من التساهل اعترافا منهما بأن ارتفاع مستوى المساعدات الخارجية المخصصة يمكن أن يؤدي إلى تفتيت المساعدات وفقدان الفعالية وإلى الحد من ملكية الحكومة وقيادتها. ولاحظ الوفد أن الدعم المقدم من المانحين إلى هايتي عن طريق صناديق الأمم المتحدة وبرامجها هو دعم مخصص بشروط صارمة ولذلك يجدر الثناء على جهود فريق الأمم المتحدة القطري الرامية إلى إنشاء صناديق استئمانية يسهم فيها مانحون متعددون وتختص بمجالات من قبيل سيادة القانون والعملية الانتخابية. ومع ذلك فمن المهم التشديد على أن هذه الصناديق الاستئمانية ينبغي أن تدار بطريقة تطبق على نحو متزايد مبادئ التنفيذ الوطني.

39- وتدرس الحكومة ثلاث نهج محتملة لتنسيق الدعم الدولي لتنفيذ ورقة الاستراتيجية وهي: (أ) إنشاء صندوق واحد لإعادة التعمير تديره وزارة المالية (الدعم المباشر للميزانية) - وتقدم المفوضية الأوروبية فعلا بعض الدعم بهذه الطريقة؛ (ب) إنشاء سلسلة من الصناديق الاستئمانية المخصصة لقطاع معين والمتعددة المانحين (النهج الشامل للقطاع)؛ (ج) إنشاء سلسلة من "الصناديق الافتراضية" (التنسيق الفني دون إدماج الصناديق). وفي هذا الصدد يشير الوفد إلى الفقرة 103 من قرار الجمعية 208/62[4] التي تشجع دعوة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى المشاركة بحكم وظيفته في هذه الطرائق، ويوصي فريق الأمم المتحدة القطري بتعزيز مشاركته في دعم الحكومة.

([4]) انظر قرار الجمعية العامة 208/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007، المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

40- وتوجد عدة مستويات من التنسيق فيما بين المانحين، بمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري. ويتمثل المستوى الأول في المجموعة الأساسية التي أنشأها سفراء البلدان المانحة والتي تجتمع مرة واحد كل شهر. أما المستوى التالي فيشمل حوالي 10 بلدان/وكالات (ما يسمى بمجموعة العشرة) ويشمل البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ووكالات التعاون الثنائي الرئيسية، فضلا عن ممثل الأرجنتين أو البرازيل أو شيلي على أساس التناوب. ويعقد رئيس الوزراء اجتماعات شهرية منتظمة مع هذه المجموعة، التي يتولى تنسيقها منسق الأمم المتحدة المقيم، والتي قد تصبح مجموعة دعم المانحين المعنية بورقة استراتيجية تحقيق النمو والحد من الفقر. ويشمل المستوى الثالث مجموعة المانحين الموسعة التي تجتمع شهريا. ويعقد كذلك عدد من اجتماعات الموائد المستديرة القطاعية للتنسيق على المستوى الفني بين المانحين والحكومة، وقد اضطلع فريق الأمم المتحدة القطري بتيسير عدد من هذه الموائد المستديرة (على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالمياه، والصحة، والتعليم، والمسائل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسيادة القانون). ويجري استعراض هذه الموائد المستديرة على ضوء تنفيذ ورقة الاستراتيجية، لاستعراض جملة مسائل منها كيفية تعزيز قيادة الحكومة لهذه الموائد المستديرة.

41- ولاحظ الوفد الإفراط في تجزئة المعونة المقدمة عن طريق المنظمات غير الحكومية على مستوى البلد والمستوى القطاعي. والمطلوب تعزيز قدرة الحكومة على الإشراف على هذه المعونة ورصدها وتنسيقها وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز المساءلة المتبادلة والشفافية في استخدام الموارد من أجل تنمية هايتي، لكفالة إحداث تأثير طويل الأجل.

42- ويؤدي غياب إطار قانوني ملائم، وتدني مستوى الأمن والاستقرار، والافتقار إلى القدرة المالية، إلى إعاقة مشاركة القطاع الخاص مشاركة مجدية في تنمية هايتي. ونظرا لانعدام الأمن الاقتصادي، يتردد العديد من أصحاب الأعمال التجارية في البقاء في البلد ويفضلون توجيه استثماراتهم إلى خارج هايتي (الأغلبية الساحقة منها تتجه إلى الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية). وفي هذا الصدد، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري على نحو وثيق مع القطاع الخاص على تيسير الحوار مع البرلمان، ابتغاء وضع وإصدار قوانين تؤدي إلى تهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

43- هناك حاجة للمزيد من الجهود لتعزيز مساحة السياسات في الحوار بين القطاع الخاص والحكومة، من أجل تهيئة بيئة فعالة للأعمال التجارية، وبناء القدرات المؤسسية وتحديد الأولويات المشتركة. ويقدم فريق الأمم المتحدة القطري بعض المساعدات للقطاع الخاص في مجال تقييم الإطار القانوني. بيد أن الاتصالات القائمة بين كل من الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب الأعمال التجارية المحلية (الذين يرون أن الفريق يبالغ في التركيز على الحكومة) هي اتصالات غير كافية بحاجة إلى التحسين. وينبغي أن يكون القطاع الخاص محرك النمو، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين حالة البلد الاقتصادية، وإيجاد فرص العمل والتجارة. ويلزم أن يقوم بدور نشط في التعبئة المحلية للموارد من أجل التجارة. ومن جانب آخر، فمن الواضح أن القطاع الخاص يتطلب بيئة أكثر أمنا واستقرارا، كما يتطلب سيادة القانون للحد من المخاطر وتكاليف التأمين وزيادة الاستثمار المباشر.

44- وتشارك الحكومة في تعزيز الاتصالات بين سكان هايتي والهايتيين من الشتات. ويحتل المجتمع الدولي، بما فيه فريق الأمم المتحدة القطري، بوصفه جهة محايدة، موقعا مناسبا لدعم الحكومة في هذا المسعى وتيسير تدفق الحوالات للمشاريع الاجتماعية والإنتاجية، بما في ذلك المناطق التي ينحدر منها أعضاء الشتات.

جيم - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي

45- أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيد الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشجعت الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وغيرها من الكيانات التابعة للمنظومة على إدماج دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطة برامجها. وتظل تعزيز فعالية التنمية وتنمية القدرات الوطنية، مبادئ هامة للعمل على تحقيق ذلك. واعترفت الجمعية العامة أيضا بأن لهذا النوع من تبادل الخبرات قيمة، لا سيما بين البلدان التي لديها خبرة في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

46- وفي حين يساهم عدد كبير من البلدان النامية في جهود الحكومة الرامية إلى تثبيت الأمن في هايتي، من خلال مساهماتهما الملموسة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، عرض عدد من البلدان المجاورة وبلدان من المنطقة تقديم الدعم إلى الحكومة في جهودها من أجل الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم بعض هذا الدعم على أساس ثنائي، مثل توفير كوبا للأطباء والممرضات (ويقدر بأن حوالي 000 5 منهم يعملون في المراكز الصحية في "كميونات" هايتي البالغ عددها 140 كميونا) فضلا عن التدريب في المجال الطبي. ويوجد أيضا تعاون ثلاثي في بعض مناطق بورت أو برنس، على سبيل المثال، الشراكة بين البرازيل وإسبانيا وكندا في مجال الأنشطة الصحية.

47- وتعزز حكومة هايتي أيضا دورها وشراكتها مع المؤسسات الإقليمية, وتشكل استعادة هايتي لعضويتها في الجماعة الكاريبية وانضمامها إلى مجموعة ريو خطوتين هامتين في هذا الاتجاه.

48- وتتزايد مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مشروع إدارة النقابات في كاريفور فوي (بورت أو برنس)، الذي يموله كل من البرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين الخدمات الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر مع بناء القدرات في نفس الوقت في هذه الدائرة الفقيرة من بورت أو برنس. وصنفت الأنشطة في مكونين رئيسيتين هما: إدارة النقابات وإنشاء سوق عامة. وأنشأ المشروع لجنة مسجلة قانونيا (CASCAF)، على المستوى المحلي لتنفيذ الأنشطة في مجال إدارة النفايات ولكفالة المشاركة الفعالة لمؤسسات الحكومة ذات الصلة (وزارات البيئة، والنقل، والصحة فضلا عن البلدية المحلية) من أجل خلق إحساس قوي بالملكية لدى كل من المجتمع المحلي ومؤسسات الحكومة.

49- وقد أظهر المشروع الأولي أن السكان المقيمين في المنطقة، وعددهم 000 50 نفر (حوالي 80 في المائة منهم أميون ويعيشون دون خط الفقر) يستفيدون منه من حيث انخفاض مستوى العنف في الحي وإيجاد فرص العمل. وتوفر المبادرة حاليا الوظائف لمائتين وعشرين شخصا، 50 في المائة منهم من النساء، في حيّ معظم الأسر المعيشية فيه يرأسها أب وحيد أو أم وحيدة. ونظرا للنتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن، تعتبر الحكومة المشروع نموذجا جيدا ينبغي محاكاته في أقاليم البلد الأخرى. وقد أعربت أربع بلديات إضافية عن اهتمامها بإقامة شراكات مع لجنة كاريفور فوي.

50- والمكون الثاني للمشروع الذي يركز على تسويق المنتجات التي أعيد تدويرها (الورق، والبلاستيك، والحديد والزجاج) وعلى إنتاج المكانس، بصدد تحقيق تقدم. وقد أبدت ثلاث شركات (واحدة منها مكسيكية) اهتماما بشراء النفايات البلاستيكية. وتدرس إحدى الشركات المحلية احتمال إقامة شراكة مع المشروع لشراء النفايات الحديدية. وتتطلب إعادة تدوير الزجاج المزيد من تحليل الأسواق. وتجري في تلك الأثناء إعادة تدوير الورق كوقود (قوالب الفحم الحجري) لتباع في الأسواق المحلية عوضا عن وقود الفحم النباتي. وسيعاد استثمار المكاسب الناجمة عن بيع قوالب الفحم الحجري داخل المشروع (لتمويل مرتبات العاملين وتعزيز أنشطة المشروع). وسعيا للحد من المنافسة بين مبيعات قوالب الفحم الحجري وبائعي الفحم النباتي سيشجع هؤلاء البائعون على بيع منتجات مشروع إدارة النفايات.

51- وتشير الدلائل إلى أن مبادرة إدارة النفايات أخذت تنشئ تحالفات اجتماعية فعالة وتقيم شراكات اقتصادية مع مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص، ستساعد في الأجلين المتوسط والطويل على كفالة استدامة المشروع.

52- ومن الأمثلة الأخرى على التعاون فيما بين بلدان الجنوب مشروع تعزيز الاستجابة الوطنية لمناهضة العنف الجنساني الذي بدأ في آذار/مارس 2008، ويشارك فيه التحالف الوطني لمناهضة العنف الجنساني (Concertation National Contre Les Violences Spécifiques Faites Aux Femmes)، بدعم من حكومة البرازيل ومنظمة أوكسفام/هولندا وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويهدف المشروع من خلال التركيز على ثلاث مقاطعات في هايتي هي الجنوب الشرقي، والشمال الشرقي والغرب، إلى تعزيز شبكة للخدمات الطبية، والنفسية وخدمات الشرطة المقدمة لضحايا العنف بما في ذلك الوحدات المتخصصة المكرسة لمساعدة ضحايا العنف في خمسة من مراكز الشرطة على الأقل. وسييسر المشروع أيضا أنشطة الدعوة، فضلا عن المداولات بين الخبراء في البرازيل وهايتي. ويكمل هذا المشروع مشروعا ضخما لصندوق الأمم المتحدة للسكان/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تموله الوكالة الكندية للتنمية الدولية، بشأن منع العنف الجنساني.

53- ويعيد الوفد تأكيد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويشجع على استخدام كافة الفرص المتاحة لمواصلة مثل هذه المبادرات.

دال - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

54- حثت الجمعية العامة للأمم المتحدة، إدراكا منها للطابع الخاص للتحديات المرتبطة بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، بالتنسيق مع السلطات الوطنية، على الشروع في تخطيط الانتقال إلى التنمية واتخاذ التدابير الداعمة لذلك الانتقال، من قبيل التدابير المؤسساتية وتدابير بناء القدرات، منذ بداية مرحلة الإغاثة. وشددت الجمعية العامة أيضا على الحاجة إلى أن تعزز مؤسسات الأمم المتحدة التنسيق فيما بين الإدارات وفيما بين الوكالات لكفالة اتباع نهج متكامل ومتسق لتقديم المساعدة على الصعيد القطري، يأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة بكل بلد.

55- وعلاوة على ذلك، دعت الجمعية العامة إلى تحسين فعالية تعبئة الموارد من أجل الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، حاثة المانحين على النظر في تقديم تمويل متسق يمكن التنبؤ به ومرن، مع الاعتراف في ذات الوقت بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به النظم الفعالة والمتجاوبة للمنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية في هذا الصدد. وطلبت الجمعية العامة من نظام المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية التشجيع على إدراج استراتيجيات للوقاية والحد من المخاطر في الخطط الإنمائية الوطنية.

56- ويعد تثبيت الأمن في هايتي والانتقال إلى التنمية المستدامة، فضلا عن التعافي من الكوارث الطبيعية، عناصر تحتل مكانة عليا ضمن أولويات السياسات الوطنية والتعاون الدولي.

57- وإدراكا لخصوصية الحالة في هايتي، فقد صُممت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كبعثة متكاملة. وقد استفادت بعثات التقييم الأولية للتحضير لولاية مجلس الأمن من مشاركة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة. ويعمل الممثل المقيم أيضا بوصفه نائبا للممثل الخاص للأمين العام وهو مسؤول أمام الممثل الخاص، وتضطلع البعثة في نفس الوقت بعدد من الولايات في مجال التنمية. وفي حين تملك البعثة موارد بشرية كبيرة، فإن ميزانيتها القابلة للبرمجة صغيرة نسبيا، وبالتالي فإنها تُستخدم بصفة رئيسية في المشاريع ذات الأثر السريع. ويضطلع فريق الأمم المتحدة القطري بالأنشطة الإنمائية طويلة الأجل دعما للأهداف العامة للحكومة والبعثة.

58- وبينما تحل هايتي أكثر التحديات التي تواجهها إلحاحا في مجالي الأمن والشؤون الإنسانية، بدعم من المجتمع الدولي، فقد بدأت العمل لتحقيق أهداف أطول أجلا وتعزيز تقديم الدولة للخدمات والسلع العامة. وباعتبار كون ولاية البعثة قصيرة الأجل وارتباطها بالأمن في أذهان الجمهور فقد نشأت الحاجة إلى التنسيق الوثيق بين فريق الأمم المتحدة القطري ووحدات البعثة ذات الصلة بالتنمية، لكفالة الانتقال السلس من الأنشطة قصيرة الأجل إلى التنمية المستدامة طويلة الأجل. ومن المهم أن يرتبط الانتقال إلى التنمية المستدامة في هايتي بزيادة نسبية في بروز الذراع الإنمائي للأمم المتحدة. ومن المهم أيضا الحد من المخاطر المتداخلة والعمل على استدامة التكامل. ويرى الوفد أن هذا يتطلب المزيد من النقاش بشأن العلاقة بين الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها البعثة داخل فريق الأمم المتحدة القطري وخارجه وإمكانية توحيد كافة الأنشطة ذات الصلة بالتنمية تحت قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية.

59- وفي تقريره العالمي لعام 2004 بشأن الحد من مخاطر الكوارث أدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هايتي ضمن البلدان ذات مؤشر الأخطار الأعلى. وفي بلد يتأثر كثيرا بالكوارث الطبيعية الكبرى، يصعب أحيانا تحديد الخط الفاصل بين المساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية. ويضطلع فريق الأمم المتحدة بدور هام في دعم الحكومة وشعب هايتي في الاستجابة لحالات الطوارئ وتعزيز المرونة والتأهب. وتؤدي القدرات المتاحة داخل هايتي لبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف، دورا حاسما في الآليات الوطنية للاستجابة السريعة، ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما قيما للحكومة من أجل التنسيق بين المانحين، وتطوير القدرات للحد من أخطار الكوارث الطبيعية وتقييم احتياجات التعافي المبكر. وينشط كل من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع الكوارث الطبيعية في الأجل الطويل من خلال تقديم الدعم في مجالات إدارة مستجمعات المياه، وبناء المصاطب وتأمين مجاري الأنهار، وهي مجالات قد تشارك فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في المستقبل. وعقب إعصار نويل وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، أجريت تقييمات نفسية - اجتماعية واجتماعية - اقتصادية للمجتمعات المتضررة، وتدريب في مجالات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز الصحة الإنجابية، وتعبئة النساء والشبان من أجل النظافة الصحية العامة وإدارة النفايات.

60- وقد أسهم فريق الأمم المتحدة القطري في إنشاء آلية للإنذار المبكر. ويتولى المرصد الوطني للأمن الغذائي تعميم نشرة فصلية عن الإنذار المبكر والأمن الغذائي (نظام الإنذار المبكر للأمن الغذائي التابع لبرنامج الأغذية العالمي) (Système d'Alerte Précoce du PAM sur la Sécurité Alimentaire)، تحت توجيه برنامج الأغذية العالمي، بمشاركة مختلف الشركاء.

هاء - التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

61- طلبت الجمعية العامة من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومصفوفة بوصفهما أداة البرمجة الموحدة نظرا لما ينطوي عليه من إمكانات كإطار جماعي ومتسق ومتكامل للبرمجة والرصد لصالح تعزيز كفاءة المعونة وفعالية المعونة. وشددت الجمعية العامة في قرارها 208/62 على أن المنسق المقيم ينبغي له أن يقدم، بمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري، تقارير إلى السلطات الوطنية عن التقدم المحرز في ضوء النتائج المتفق عليها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وشددت الجمعية العامة أيضا على ضرورة أن تكون البلدان المستفيدة من البرامج على علم بكل ما لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من ولايات وموارد وأن تستفيد منها، بما في ذلك في حالة الوكالات غير المقيمة، من خلال ترتيبات استضافة مع المنظمات المقيمة، حسب الاقتضاء.

62- وباعتبار أن أنشطة التنسيق تنطوي على تكاليف المعاملات تدعو الحاجة إلى السيطرة عليها، فقد طُلب من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل مواءمة وتبسيط قواعده وإجراءاته أينما يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليص كبير في الأعباء الإدارية والإجرائية التي تتحملها المنظمات والشركاء الوطنيون. وأن يوفد بعثات وأن يقوم بأعمال تحليلية وعمليات تقييم على الصعيد القطري بشكل مشترك، وأن يقدم دعمه في مجال تنمية القدرات عن طريق تنفيذ برامج منسقة. ويشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة الاستفادة من النظم الوطنية العامة والخاصة لخدمات الدعم. وبالتشاور مع الحكومة الوطنية، يتعين ترشيد الحضور القطري لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي عبر استخدام مبان مشتركة والاشتراك في أماكن عمل واحدة وفي خدمات الدعم، من أجل تقليص التكاليف العامة للأمم المتحدة وتكاليف المعاملات التي تتحملها الحكومات الوطنية.

63- وفي شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2007 أجرى فريق الأمم المتحدة القطري، بوصفه جزءا مركزيا من عملية إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالاشتراك مع شعب البعثة ذات الصلة، سلسلة من المشاورات مع المجتمع المدني، والمانحين وممثلي الحكومة بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه هايتي، ويستند إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى ورقة استراتيجية تحقيق النمو والحد من الفقر ويتزامن معها. وتوفر المرحلة التحليلية التي اكتملت الآن قاعدة لتحديد المجالات ذات الأولوية التي سيجري إخضاعها لمزيد من الاستعراض مع الشركاء بالاقتران مع نتائج مؤتمر نيسان/أبريل 2008 المعني بتنفيذ ورقة الاستراتيجية وتمويلها.

64- ويبدو أن التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة الإنمائية في هايتي مُرض عموما. ولاحظ الوفد عدة نماذج إيجابية لتعاون فريق الأمم المتحدة القطري معه، فضلا عن تعاون الفريق مع وحدات البعثة ذات الصلة، بما في ذلك التعاون بشأن حماية الطفل والمسائل الجنسانية.

65- والمثال على ذلك أن وحدة حماية الطفل في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تعملان على نحو وثيق بشأن حقوق الطفل والتشريعات المناصرة للطفل بتقديم الدعم التقني للموظفين القضائيين وأفراد الشرطة الوطنية لهايتي وتدريبهم، وكلتاهما عضوان في مجموعة حماية الأطفال الجانحين التي تجتمع على أساس شهري وتتألف من منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية شتى تعمل في مجال قضاء الأحداث. وهما أيضا عضوان في المجموعة المعنية بالاتجار بالأطفال وتجريان مشاورات منتظمة بشأن هايتي والقانون الدولي. وتدعم وحدة حماية الطفل في البعثة اليونيسيف من خلال أعمال وحداتها اللامركزية المعنية بتحديد حالات العنف وسوء المعاملة والاستغلال المتعلقة بالأطفال والمراهقين والنساء، والإبلاغ عنها ورصدها.

66- ومن الأمثلة الملحوظة الأخرى على ذلك التعاون الوثيق القائم بين كل من البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف من أجل مكافحة العنف الجنساني دعما للتحالف الوطني لمناهضة العنف الجنساني الذي يضم وزارة شؤون المرأة، ووزارة العدل والأمن العام والشرطة الوطنية لهايتي بالإضافة إلى مقدمي المنح الثنائية وشبكة المنظمات غير الحكومية الوطنية. ولمتطوعي الأمم المتحدة أيضا وجود بارز في البعثة ويعملون في جميع أقسامها تقريبا وبخاصة في المناطق.

67- ومن بين الأمثلة على التعاون الايجابي بين وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، المشاريع التي تسعى فيها الوكالات إلى الاستفادة إلى أقصى قدر من أوجه التآزر كمشروع منظمة العمل الدولية/برنامج الأغذية العالمي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة منحدرات التلال وإتاحة فرص العمل المشتركة في غونايف، فضلا عن مشاريع مشتركة من بينها مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان/اليونيسيف لتخفيض معدل الوفيات النفاسية في ثلاث من الدوائر الإدارية في هايتي،

ومشروع الصحة الإنجابية المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان/اليونيسيف/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وبالرغم من أن تنسيق المشاريع المشتركة والتعاون بشأنها يتطلب الكثير من الوقت والتنظيم، تنطوي هذه المشاريع على مزايا واضحة للحكومة، لأنها لا تتطلب سوى وسيط إداري وحيد للتعامل معها (أي نظام واحد للمحاسبة وتقديم التقارير). ويوصي الوفد بمواصلة استحداث مشاريع مشتركة حيثما كانت مجدية وممكنة.

68- ومن الممكن عند صياغة وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة تحت القيادة القطرية، ألا تستفيد بعض القطاعات ذات الأولوية، التي حددتها الحكومة، استفادة تامة في الوقت الحاضر من خبرات الأمم المتحدة في البلد. فمجالات من قبيل البيئة والتجارة (التجارة الدولية وكذلك التكامل الاقتصادي الإقليمي) بإمكانهما الاستفادة من أجهزة للأمم المتحدة غير مقيمة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، اللذان يعملان من خلال مذكرات تفاهم يوقعانها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو عضو آخر في فريق الأمم المتحدة القطري، أو حتى من خلال ترتيب عمل يعقد مباشرة مع مكتب المنسق المقيم. وينبغي تشجيع سياسة الشمول هذه، كلما كانت وجيهة وتضفي مزيدا من الفعالية على عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري.

69- ولاحظ الوفد وجود تواصل إيجابي بين فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني. فالمنظمات غير الحكومية تستفيد من البيانات الإحصائية والدراسات التي تقوم وكالات الأمم المتحدة بإعدادها. وأعربت منظمات المجتمع المدني أيضا عن تقديرها للفريق القطري لنهوضه بحقوق الإنسان والعدالة في البلد. غير أن بعض المنظمات غير الحكومية أشارت إلى ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية لمؤسسات الأمم المتحدة بما يحسن سبل وصول المجتمع المدني إليها. وطلب بعض المنظمات غير الحكومية إشراكها على نحو أنشط في مشاريع الأمم المتحدة، ولا سيما على المستوى الشعبي.

70- ومن المهم جدا بالنسبة للمجتمع المدني أن تُفتح أمامه أبواب عمليات التخطيط التي تجريها الحكومة والفريق القطري. وينظر إلى اجتماعات الموائد المستديرة القطاعية (التي يتولى فريق الأمم المتحدة القطري تنسيق عدد منها) كمنصة مفيدة لهذا الغرض، ولبناء توافق في الآراء بشأن وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر في هايتي ومسك مقاليد الأمور فيها. وهناك حاجة إلى معالجة مسألة التمويل الموازي لتجنب التداخل وتحسين كفاءة أنشطه كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة وكل منظمة من المنظمات غير الحكومية.

71- ومن أفضل الأمثلة على التعاون الناجح بين وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، التعاون القائم في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فلتزويد المرأة والشباب من سكان المناطق الأدنى دخلا في بورت - أو برنس بخدمات تنظيم الأسرة والكشف الطوعي والإرشاد بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك الإرشاد فيما يتعلق بالعنف الجنسي، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتمويل من الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم إلى منظمة GHESKIO، وهي رابطة لأخصائيي الصحة في هايتي. ويرتبط هذا المشروع بصندوق متجدد لتقديم ائتمانات صغيرة شملت أكثر من 400 امرأة مصابة بالفيروس.

72- وقد تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بأماكن العمل المشتركة في هايتي، حيث أن معظم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة (مع وجود استثناء بارز هو منظمة الأمم المتحدة للطفولة) تعمل انطلاقا من نفس المجمّع وتستعين بخدمات مشتركة إلى حد بعيد. أما الفريق القطري، فيتقدم ببطء نحو تحقيق أسلوب منسق للتحويلات النقدية. ونظرا للمناقشات مع الحكومة حول آليات تمويل وثيقة الاستراتيجية الوطنية، وكيما يتسنى للفريق القطري استباق الأمور في هذا الصدد، يوصي الوفد بأن يتم بقدر الإمكان تعجيل العمل المتعلق بتنسيق عمليات التحويل النقدي.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

73- لاحظ أعضاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي أن الفريق القطري في هايتي ملتزم بدعم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي من أجل تعزيز قدرتها الوطنية وتحسين الظروف المعيشية لجميع المواطنين.

74- وسيكون عام 2008 منعطفا حاسما بالنسبة لهايتي. فبعد أربع سنوات من الأزمة، أصبح البلد يستقر ويكتسب الثقة ببطء ولكن باطراد، تساعده في ذلك بعثة الأمم المتحدة وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومجتمع المانحين الدوليين. ونظرا للتحديات التي يواجهها البلد، يشكل التمويل الذي يمكن التنبؤ به عاملا حاسما لكل من برامج المساعدة الإنسانية وبرامج الإنعاش. ولا يزال التمويل من الموارد الأساسية والتمويلات المخصصة بشروط متساهلة كتلك المقدمة من الصناديق الاستئمانية المواضيعية أكثر الوسائل فعالية وأفضلها لتنفيذ برامج الأمم المتحدة.

75- ففي فترتي الإنعاش والانتقال، كثيرا ما يكون التنفيذ المباشر هو النهج المفضل لإنجاز البرامج على المستوى الميداني لكفالة تحقيق نتائج مبكرة وملموسة. غير أن اختيار هذا النهج ربما يكون في بعض الأحيان على حساب أهداف التنمية المستدامة الطويلة المدى. ويوصي الوفد القائمين على المشاريع الذين لم يعيدوا النظر بعد في نهجهم المتبع في هذا الصدد، بأن يقوموا بذلك، وذلك بهدف دعم بناء القدرات سعيا على وجه التحديد إلى الارتقاء بمستوى التنفيذ الوطني المستدام.

76- ويوصي الوفد بزيادة مشاركة المجتمع الدولي في مساعدة الحكومة على تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق اللامركزية على النحو المبين في وثيقة استراتيجية تحقيق النمو والحد من الفقر.

77- وينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يساعد الحكومة في صياغة سياسات تشجع على الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين في البلد، كأن يقوم في إطار مشروع للإصلاح الإداري بمدها بأمثلة عن أفضل الممارسات وبالمشورة بشأن السياسات في هذا الصدد.

78- وهناك حاجة إلى تحسين جمع البيانات في مختلف قطاعات التنمية في هايتي. وينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يضطلع بدور في تعزيز قدرة الحكومة على جمع وتحليل واستخدام البيانات الإحصائية. وتحديدا، ينبغي تقديم دعم محدد لبرامج الإحصاءات الأساسية المزمع أن تقيمه الحكومة في سياق تنفيذ وثيقة الاستراتيجية.

79- ووثيقة الاستراتيجية التي تتضمن استراتيجية هايتي لتحقيق النمو والحد من الفقر، هي وثيقة البرمجة الأساسية التي توجه الأولويات الإنمائية للبلد. ويجب أن تكون مشفوعة ببرنامج لنفقات منتصف المدة يلزم الحكومة ومجتمع المانحين بتمويل المشروع. وثمة حاجة لا تقل عن ذلك أهمية تتمثل في ضرورة وجود استراتيجية قوية للاتصالات، لضمان استمرار مسك أفراد المجتمع في هايتي بمقاليد الأمور في الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر.أما إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية، الذي تجري حاليا صياغته تحت القيادة القطرية، فيجب مواءمته مع مضمون وثيقة الاستراتيجية.

80- وينبغي إشراك القطاع الخاص على نحو أفضل في الخروج بهايتي من الفقر، وبخاصة من خلال إيجاد فرص عمل في القطاع غير الرسمي. وفي هذا الصدد، يرى الوفد أن من المهم إعداد خارطة طريق بناء على إطار تنظيمي قانوني للمساعدة على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي لدفع التنمية الاقتصادية في هايتي إلى الأمام. ولفريق الأمم المتحدة القطري دور يؤديه للمضي قدما بهذه الخطة على وجه السرعة.

81- وتؤكد الجمعية العامة في قرارها 208/62 المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ما للمنسق المقيم للأمم المتحدة من دور ريادي في جميع المسائل المتصلة بتنسيق تنفيذ الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة على الصعيد القطري، معلنة أن المنسق المقيم هو الذي يتولى، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، مسؤولية موافاة الحكومة بالتقارير المتعلقة بالمنجزات الإنمائية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويود الوفد أن يؤكد من جديد الدور القيادي والمسؤول الذي ينبغي للمنسق المقيم الاضطلاع به في هايتي.

82- وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للحاجة إلى تحسين تنسيق جميع أنشطه المانحين في هايتي، وفقا للمبادئ الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ويرى الوفد أن المنسق المقيم للأمم المتحدة في وضع يمكنه من القيام بدور محايد يجمع فيه مختلف أعضاء مجتمع المانحين بهدف زيادة فعالية المعونة في هايتي.

83- وثمة حاجة إلى كفالة برمجة أكبر عدد ممكن من المبادرات في إطار رؤية للتنمية المستدامة على المدى البعيد. وينبغي الحفاظ على حوار مباشر بين فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لضمان الانتقال بسلاسة من الأنشطة القصيرة الأجل إلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ويرى الوفد أن ذلك يتطلب مزيدا من المناقشة حول العلاقة بين الأنشطة الإنمائية للبعثة داخل الفريق القطري وخارجه، وإمكانية توحيد كافة الأنشطة المرتبطة بالتنمية تحت قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية.

84- وبينما أظهر الفريق القطري للأمم المتحدة في هايتي أن اعتماد صناديق الأمم المتحدة وبرامجها نُهجا منسقة في البرمجة يمكن أن يُحدث تداوُبا مفيدا، فإن الوفد يعتقد أن البرمجة المشتركة/المشتركة بين الوكالات ينبغي أن تكون النهج المفضل كلما أمكن ذلك.

85- وبالنظر إلى التقدم البطيء في تطبيق أسلوب منسق للتحويل النقدي، فإن الوفد يوصي بتسريع وتيرة العمل في هذا الإطار إلى أقصى حد ممكن.

86- ويشجع الوفد الفريق القطري على تقديم مزيد من الدعم لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنمائية لهايتي.

المرفق الأول

قائمة المشاركين في الزيارة الميدانية المشتركة التي قام بها أعضاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي إلى هايتي (1-9 آذار/مارس 2008)*

المجموعة الإقليمية/البلد	الاسم واللقب الوظيفي	المجلس التنفيذي الذي يمثله
الدول الأفريقية		
جمهورية أفريقيا الوسطى	سعادة السيد فرناند بوكري-كونو، الممثل الدائم	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان
جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد عماري مجينغا رجبو، سكرتير ثان	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان
زمبابوي	السيدة صوفيا نيامونديزا، وزيرة مستشارة	اليونيسيف
الرأس الأخضر	السيدة ماريا غوريتي سانتوس ليما، مستشارة	برنامج الأغذية العالمي
دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		
إكوادور	السيد غوستافو إندارا، سكرتير ثان	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان
جامايكا	السيدة نورما تايلور روبرتس، مديرة إدارة الشؤون الاقتصادية بوزارة الشؤون الخارجية	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان
غواتيمالا	السيدة كوني تاراسينا سيكايرا، وزيرة مستشارة	اليونيسيف
بيرو	السيد مانويل أنتونيو ألفاريس إسبينال، مستشار، ممثل دائم مناوب	برنامج الأغذية العالمي
دول أوروبا الشرقية		
سلوفاكيا	سعادة السيد بيتر بوريان، الممثل الدائم	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان
الاتحاد الروسي	السيدة آنا أوفشرينكو، ملحقة	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان
صربيا	سعادة السيد بافل يفريموفيتش، الممثل الدائم	اليونيسيف
أوكرانيا	السيدة أوكسانا دراماريتسكا، سكرتيرة أولى	برنامج الأغذية العالمي
دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ		
بنغلاديش	السيد محمد الكريم، وزير	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان
ماليزيا	السيد زين الرحيم زين الدين، وزير مستشار	اليونيسيف
الكويت	السيدة منار صباح الصباح، ملحقة، ممثلة دائمة مناوبة	برنامج الأغذية العالمي
دول أوروبا الغربية ودول أخرى		
سويسرا	السيد توماس غاس، مستشار	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان
إيطاليا	السيدة لوريدانا ماغني، مستشارة	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان
الدانمرك	السيدة تينه بلاكير، سكرتيرة أولى	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان
النرويج	السيد أولا بريفيك، وزير مستشار	اليونيسيف
كندا	السيد فرانسوا أرسينو، وزير مستشار	برنامج الأغذية العالمي

* رافق البعثة كل من:
السيدة ريخا تابا، أمينة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيد كوابينا أوسي - دانكوا، رئيس فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية، صندوق الأمم المتحدة للسكان
السيدة رانجانا ديخيت، موظفة أقدم مسؤولة عن التقارير، فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية، صندوق الأمم المتحدة للسكان
السيدة كيرسي مادي، أمينة المجلس التنفيذي لليونيسيف
السيدة كلوديا فون روهل، أمينة المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

المرفق الثانى

ملخص برنامج عمل الزيارة الميدانية المشتركة لهايتي، الفترة من 1 إلى 9 آذار/مارس 2008

السبت، 1 آذار/مارس

- وصول أعضاء المجالس التنفيذية لبرنامج للأمم الإنمائي/صندوق السكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي إلى بورت - أو - برنس بهايتي

الأحد، 2 آذار/مارس

- اجتماع أمانات المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي مع منسق الزيارة الميدانية المشتركة وممثل مكتب المنسق المقيم.
- اجتماع المندوبين المشاركين في الزيارة الميدانية المشتركة وأمانات المجالس التنفيذية لاختيار رئيس للفريق والمقرر الرئيسي والمقررين الآخرين واستعراض برنامج العمل
- جلسة إحاطة أمنية
- إحاطة يقدمها المنسق المقيم ورؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

الاثنين 3 آذار/مارس

- إحاطات يقدمها النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم، وكبار موظفي الفريق القطري وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي
- زيارات لمكاتب البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي
- اجتماع مع رئيس وزراء هايتي ومجلس الوزراء
- حفل استقبال بحضور كبار المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين ومسؤولي الأمم المتحدة وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

الثلاثاء 4 آذار/مارس

- لقاء مع الجهات المانحة
- لقاء مع المجتمع المدني
- وجبة غداء مع كبار المسؤولين الحكوميين
- لقاء مع القطاع الخاص

الأربعاء 5 آذار/مارس

زيارة لمواقع المشاريع، قُسّم الوفد إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى

- زيارة مشروعين مشتركين بين الوكالات في غونايف: (أ) مشروع لحماية البيئة (البرنامج الإنمائي وبرنامج الأغذية ومنظمة العمل الدولية)؛ و (ب) مشروع تقليص معدل الوفيات النفاسية بمستشفى مقاطعة مارشان ديسالين (صندوق السكان واليونيسيف)

المجموعة الثانية

- زيارة مشروعين مشتركين بين الوكالات في كاب هايسيان: (أ) مشروع للتغذية المدرسية (برنامج الأغذية)؛ و (ب) مشروع تقليص معدل الوفيات النفاسية وتوفير الرعاية الطبية للأطفال بمستشفى ميلو (صندوق السكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية)
- غذاء مع مندوب المقاطعة في كاب هايسيان

الخميس 6 آذار/مارس

المجموعة الأولى

- زيارة إلى منطقة جاكميل (جنوب شرق البلاد): (أ) برنامج للتغذية المدرسية والتخلص من الدود (اليونيسيف وبرنامج الأغذية)؛ و (ب) مشروع للمياه والمرافق الصحية في الجنوب الشرقي، (البرنامج الإنمائي والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي)

المجموعة الثانية

- زيارة مواقع مشاريع في بورت - أو - برنس: (أ) مركز CHOSCAL الطبي (اليونيسيف وصندوق السكان وبرنامج الأغذية)؛ و (ب) مشروع مدرسة (برنامج الأغذية/المنظمة الدولية للهجرة)؛ و (ج) مشروع لإدارة النفايات (مشروع للبرنامج الإنمائي في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تموله البرازيل وجنوب أفريقيا والهند)

الجمعة، 7 آذار/مارس

زيارة مواقع المشاريع خلال الفترة الصباحية

المجموعة الأولى

- زيارة موقع مشروع GHESKIO، وهو مركز تابع لمنظمات غير حكومية رائدة يجمع بين أنشطة تهدف إلى منع الإصابة بداء الإيدز ومعالجته وإجراء بحوث في هذا المجال، مع ربط منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بالصحة الإنجابية

(صندوق السكان واليونيسيف وصندوق الأغذية والاتحاد الأوروبي والصندوق العالمي)

المجموعة الثانية

- زيارة سجنين في بيتيونفيل وديلماس 33 (مشروع مشترك لليونيسيف والبرنامج الإنمائي والشرطة الوطنية الهايتية)

فترة ما بعد الظهر

- غذاء مع موظفي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية في مكاتب الهيئات المذكورة (انقسم الوفد إلى أربع مجموعات لحضور غداء العمل)
- استخلاص المعلومات من الفريق القطري
- استخلاص المعلومات من الحكومة
- جلسة إحاطة للصحفيين

السبت، 8 آذار/مارس

- زيارة معارض فنية ومراكز حرفية
- كتابة التقرير
- لقاء مع الممثل الخاص للأمين العام
- مناسبة ثقافية (موسيقية)
- حفلة موسيقية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة

الأحد، 9 آذار/مارس

- مغادرة أعضاء المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي من بورت - أو - برنس بهايتي

ملاحظة: عقد الوفد، طيلة فترة الزيارة، اجتماعات داخلية منتظمة لمناقشة القضايا الأساسية والمضي في إعداد التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة.

المرفق الثالث

الهيكل التنظيمي